Journal Of the Iraqia University (76-3) June (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502

Journal Of the Iraqia University

available online at

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

مبدأ السيادة بين الواقع القانوني والسياسي في ظل تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي في القانون الدولي العام

م.د. رنا الطيف جاسم

جامعة سامراء / كلية القانون

The Principle of Sovereignty between Legal and Political Reality in Light of the Development of Artificial Intelligence Technologies in Public International Law

Dr. Rana Al-Taif Jassim

University of Samarra / College of Law

rana.lateef@uosamarra.edu.iq

ملخص

إن السيادة الوطنية للدول أصبحت تواجه خطراً شهد تفاقماً واضحا لقيود عرفتها هذه السيادة ومنذ وقت ليس قصير ان لم يكن منذ نشأة الدولة الوطنية ذات السيادة أصلاً, وقد وصلت الأمور على هذا النحو لحد أن بات فريقاً من المحللين يتحدث عن زوال ظاهرة السيادة الوطنية وهو حكم يراه البعض مبالغا فيه وأن كان ثمة اتفاق على خطورة ما ألم بالسيادة الوطنية للدول المتوسطة والصغيرة بصفة خاصة فقد أدت التحولات على الساحة الدولية على أثر التطور التكنولوجي وما له من تأثيرات على الجوانب الدولية ومنها السيادة الوطنية ومبدأ استقلال الدول والذي شابته عدة تيارات مما أدى الى التأثير عليه بالجانب السلبي, وهذا ما تعاني منه الدول الفقيرة على حساب الدول الغنية, مما أدى بنا للبحث عن مدى تواجد السيادة الوطنية على الساحة الدولية, إذ يطرأ على البنى المجتمعية نوع من انواع التطور، الذي يضع المفاهيم أمام إعادة نظر في كيفية الفهم، على صعيد الدول كان مفهوم السيادة من أهم المفاهيم في فلسفة الدولة ، بمعنى أن السيادة كانت تشكل أهم مرتكزات الدولة لجهة القوة والحماية إزاء التحديات الداخلية والخارجية ، من هنا كيف يمكن التعامل مع مفهوم السيادة في ظل هذا التطور على صعيد التكنولوجيا والاتصال والذكاء الاصطناعي ؟ خصوصاً أن هذا التطور يؤثر في قوة الدولة لجهة احتكار القوة والإكراه ، طالما أن القوة ليست بالمعنى المعنوي وفي ظل هذه الثورة الرقمية ، هل تبقى الدولة هي صاحبة السيادة خصوصاً أن تأثير الذكاء الاصطناعي الكلمات المفتاحية : السيادة ، الذكاء الاصطناعي ، تكنولوجيا، التحول الرقمي ، الأمن السيبراني.

Abstract

National sovereignty has increasingly faced significant challenges and growing restrictions that have affected its exercise, not only in recent years but arguably since the emergence of the modern sovereign state itself. These developments have led some analysts to argue that national sovereignty is gradually disappearing, although such a view may be considered exaggerated. Nevertheless, there is broad agreement that the sovereignty of small and medium-sized states has become particularly vulnerable. The transformations occurring in the international arena, driven by rapid technological advancements, have had profound implications for various aspects of international relations, including national sovereignty and the principle of state independence. These developments have generated competing trends and pressures that have negatively affected the ability of states to exercise their sovereign powers, often to the advantage of technologically advanced and economically powerful states at the expense of less developed ones.This study examines the extent to which national sovereignty continues to exist and operate within the contemporary international system. Social and political structures are constantly subject to change and development, requiring a reassessment of established concepts and their practical applications. Sovereignty has historically represented

one of the fundamental pillars of the state, serving as a source of authority, protection, and control in the face of both internal and external challenges. However, the rapid evolution of technology, communication systems, and artificial intelligence raises important questions regarding the future of sovereignty and its traditional functions.The study explores how the concept of sovereignty can be understood and applied in an era characterized by digital transformation, advanced technologies, and artificial intelligence. It further analyzes the extent to which these developments affect the state's monopoly over power and coercion, particularly as power increasingly transcends its conventional physical dimensions and assumes new digital and informational forms. In light of the ongoing digital revolution, the study seeks to determine whether the state can continue to maintain its sovereign authority despite the growing influence of artificial intelligence and emerging technological capabilities that increasingly shape international relations and state behavior.

Keywords: Sovereignty, Artificial Intelligence, Technology, Digital Transformation, Cybersecurity.

المقدمة

يعد مبدأ سيادة الدولة من المبادئ المهمة والأساسية في القانون الدولي العام ، ولذلك فهي تتأثر بتطور قواعد هذا القانون ، فالسيادة هي المعيار الذي يميز الدولة المستقلة من الدولة التابعة ، ومن يتابع مفهوم السيادة لدى فقهاء القانون الدولي وتطبيقاته عبر التاريخ فانه سوف لن يصل الى صورة واضحة لهذا المفهوم على الرغم من المحاولات الكثيرة التي بذلت في سبيل تحديد ماهيته , ذلك لأن مشكلة السيادة كانت وستبقى في جوهرها مشكلة نظام فلسفي، فقد كانت السيادة في الفقه الدولي التقليدي سيادة مطلقة غير مقيدة , أما الفقه الحديث فقد انتقد فكرة السيادة بمعناها التقليدي ولكنه اتجه في تصويرها مذاهب شتى ، فذهب بعضهم إلى نبذها وعدم الأخذ بها بحجة إن الذي يعرقل دور القانون الدولي العام هو التمسك بالفكرة الخاطئة في تمتع الدول بالسيادة, واتجه البعض الآخر في بحثه عن سيادة الدولة نحو تحليل طبيعة الاختصاصات التي تملكها الدولة ، ويعد مبدأ السيادة من المقومات الأساسية التي تقوم عليها نظرية الدولة في الفكر السياسي والقانوني على حد سواء ،ومع التسارع غير المسبوق للتطورات التكنلوجية تشهد العلاقات الدولية تحولات جذرية تمس جوهر مفاهيمها التقليدية ، وفي مقدمتها مفهوم السيادة الوطنية والذي لم يعد مقتصراً في السيطرة على الحدود الجغرافية أو النفوذ المادي فحسب ، بل بات عصر البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي ، اصبحت القدرة على حماية البنى التحتية الرقمية والتحكم في تدفقات الملومات عناصر اساسية في معادلات القوة والنفوذ الدولي كما اسهم الذكاء الاصطناعي بين الدول المتقدمة تكنولوجياً وتلك المتأخرة في هذا المجال في إعادة تشكيل هرمية السلطة العالمية ، مما اضعف من قدرة بعض الدول على الحفاظ على استقلالها في مواجهة هيمنة الوى الرقمية الكبرى .

أولاً ـ أهمية البحث :

١. محاولة تقديم دراسة علمية أكاديمية هادفة حول تطور مفهوم السيادة أتساقا مع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي في القانون الدولي العام وبيان مدى مساس التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي على هذه السيادة وما إذا كان بإمكان السيادة مواكبة هذا التطور بحيث تتخلى عن قدسيتها التقليدية .

٢. حداثة الموضوع في ظل التحول الرقمي العالمي.

٣. غياب التحديات المرتبطة بالأمن السيبراني والخصوصية .

٤. تضارب المصالح بين الدول الكبرى في سباق الذكاء الاصطناعي .

ثانياً ـ منهجية البحث

سنتناول المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية بالإضافة الى البحث بالمنهج الاستقرائي من خلال دراسة تطبيقات الذكاء الاصطناعي على سيادة الدول .

ثالثاً إشكالية البحث

تتعدد القضايا المتعلقة بالسيادة، ومنها أن جميع الدول تتمتع بالسيادة، أي أنها متساوية في المكانة. ورغم أن لكل دولة سلطة كاملة على مواطنيها، فإن قدرتها على ممارسة هذه السلطة، سواء على الصعيد الدولي أو المحلي، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية. ويوجد اليوم العديد من الدول ذات السيادة، مما يدفع الدول إلى تقييد بعضها البعض استنادًا إلى هذه المعايير الثلاثة،كما تنبثق الاشكالية المركزية من التساؤل الاتي : كيف أعاد الذكاء الاصطناعي صياغة مفهوم السيادة في النظام الدولي المعاصر ؟ وما التحديات الامنية والاستراتيجية التي تواجه الدول في سعيها للحفاظ على سيادتها واستقلالها داخل بيئة رقمية عابرة للحدود وتصاعد استخدام الانظمة الذاتية في المجالات العسكرية

والامنية والاقتصادية ؟ ومدى قدرة الدولة على الحفاظ على سيادتها وأمنها في عالم يشهد تداخلاً كبيراً بين السيادة والبيانات والبرمجيات الافتراضية وخاصة في الفضاء السيبراني .

رابعاً ـ تقسيم البحث

لغرض الإحاطة بالموضوع سوف نقوم بتقسيمه الى مطلبين ، سنبحث في المطلب الاول التعريف بالسيادة وتطورها ، وفي المطلب الثاني سنتناول تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدول

المطلب الأول التعريف بالسيادة وتطورها

حظيت السيادة باهتمام واسع في الأوساط القانونية، حيث خضعت لبحوث ومناقشات مستفيضة. وعلى مدى العشرين عامًا الماضية، شهدت البشرية تحولات وتغيرات جذرية، نتج عنها ظهور مصطلحات ومفاهيم جديدة. ولا تقتصر هذه التغيرات على طبيعة السيادة المتغيرة فحسب، بل تشمل أيضًا تعريفها ومفهومها التقليدي، فضلًا عن تعريفها الحديث الذي يتسم بالحداثة والتكيف مع التغيرات التي طرأت على قواعد القانون الدولي العام، في ظل النظام العالمي الراهن. كل هذا يجعل من السيادة أحد أكثر مواضيع القانون الدولي إثارة للاهتمام بالنسبة للحقوقيين والمنظرين ومؤلفي القانون الدولي. يكتنف موضوع السيادة الكثير من الغموض والالتباس، مما يجعل من الصعب في كثير من الأحيان وضع تعريف واضح ومنظم له يستند إلى مبادئ ومعايير معترف بها. للسيادة تاريخ عريق يمتد إلى نشأة الدولة وتطورها عبر التاريخ حتى يومنا هذا. إنها عنصر أساسي تقوم عليه جميع الدول لأسباب سياسية وقانونية واجتماعية، وقد تأثرت عبر الزمن بعوامل مختلفة تتعلق بكيفية تفاعل كل فرد مع مجتمعه. لذا، لا ينبغي لأي دراسة للسيادة أن تقتصر على جوانبها القانونية فحسب، بل يجب أن تأخذ في الاعتبار العوامل الأخرى التي أثرت في تطورها عبر التاريخ. فالسيادة ليست ظاهرة وليدة اللحظة، بل هي نتاج تطور مستمر في بنية الدول وحكوماتها المركزية، ولا تزال هناك طرق لفهم تطور مفهوم السيادة. السيادة هي هوية الدولة، وهي ما يميزها [١]عن غيرها من الأمم[٢]وسنتناول هذا الموضوع في هذا المطلب من خلال ثلاث فروع يخصص الاول لمفهوم السيادة وفي الفرع الثاني سنبحث خصائص السيادة وسنخصص الفرع الثالث لتطور مفهوم السيادة .

الفرع الأول مفهوم السيادة

لطالما سعى الفقهاء والفلاسفة إلى تعريف السيادة تعريفًا واضحًا وموجزًا. يرى البعض أن السيادة هي السلطة المطلقة التي تسمو فوق كل شيء؛ أي أنها سمة جوهرية للدولة تميزها عن جميع الكيانات الأخرى ضمن النظام السياسي المنظم. تُمكّن هذه السيادة الدولة من سنّ القوانين والتشريعات التي تُنظم كيفية بناء المجتمع من حيث ضمان النظام والحفاظ عليه. بينما تُعرّف تعريفات أخرى السيادة بأنها حالة قانونية مطلقة للدولة (الشعب، والإقليم، والسلطة) تُشكل الأساس لجميع أنشطة الدولة ووظائفها الإدارية. وحتى اليوم، لا يزال مبدأ السيادة أحد الركائز الأساسية للدولة، وأحد أهم أعمدة الفكر السياسي والقانوني. ويُوفر وجود هذه العناصر للدولة الأساس اللازم لتمتعها بنطاق واسع من الاختصاص القضائي بموجب القانون الدولي، نتيجةً لوضعها السيادي. [٣] تُعدّ السيادة، إلى جانب الدولة، عاملاً هاماً مؤثراً في عالمنا المعاصر. فنشأة السيادة تتزامن مع نشأة الدول ذات السيادة؛ لذا فهي سمة أساسية تمنح هذه الكيانات هويتها الخاصة وتميزها عن غيرها من أنواع المنظمات. وقد أدى هذا الواقع إلى اختلاف وجهات نظر علماء القانون الدولي والقانون الدستوري حول السيادة، ما دفع كلاً منهما إلى التركيز عليها لأسباب مختلفة.يرتبط مفهوم الاستقلال ارتباطًا وثيقًا بالسيادة، إذ لا يمكن لأي مفهوم أن يوجد بمعزل عن الآخر؛ فلا يمكن لدولة أن تتمتع بالسيادة دون أن تكون مستقلة، وقادرة على ممارسة جميع أنشطتها ووظائفها باستقلالية تامة ودون أي تدخل خارجي (أي لا يمكن لأي جهة أخرى غير الدولة أن تتحكم في أعمالها). وينتج عن ذلك تعريفان للسيادة. التعريف الأول هو أنها أعلى سلطة في الدولة، والتي تُتخذ منها جميع قراراتها، وتُحدد ما إذا كانت الدولة تملك صلاحية القيام بأعمالها بنفسها أم لا. أما التعريف الثاني فهو قدرة الدولة على إدارة شؤونها الخارجية وإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وبالتالي، فإن السيادة، في جوهرها، تمنح الدولة الاعتقاد بأن لها كيانًا سياسيًا أو هوية سياسية، وأنها موجودة، وأنها وحدة سياسية مستقلة، ولها مكانة متساوية مع الوحدات السياسية الأخرى.[٤].لا يمكن تعريف مفهوم السيادة تعريفًا دقيقًا دون الأخذ بعين الاعتبار التعريفات المتعددة ذات الصلة التي قدمها فقهاء القانون الدولي. يُعرّف ليفار السيادة بأنها سمة من سمات الدولة، تُخوّلها القدرة على التصرف دون التزام أو قيد، باستثناء إرادة الدولة، ضمن حدود المبادئ الأساسية للقانون وفي إطار الغاية المشتركة التي أُنشئت الدولة من أجلها. أما إستارك، فيُعرّف السيادة بأنها جميع سلطات الدولة شريطة أن تُمارس هذه السلطات ضمن الحدود التي يحددها القانون الدولي[٥]، وألا تحيد الدولة عن إرادة المجتمع الدولي، وهو أمر محمود[٦] , بحسب الفقيه إسمايان، فإن مصطلح "السيادة" يدل على "السلطة التي لا تعترف بأي سلطة أعلى منها، وتتكون من صفتين – داخلية وخارجية. تشير الداخلية إلى حقها في الحكم على جميع الأشخاص داخل حدود الدولة؛ أما الخارجية فتمثل

سلطتها في إلزام الدولة ومواطنيها قانونياً فيما يتعلق بالدول الأخرى"[٧] , يرى الدكتور محمد طلعت الغنيمي أن السيادة ركن أساسي في كل من القانون العرفي والقانون الوضعي القائم على المعاهدات، وبالتالي فهي مبدأ من مبادئ القانون الدولي. ويخلص هذا إلى أن جميع مسائل القانون الدولي تتضمن مفهوم السيادة. ووفقًا للأستاذ جواد السعيد، تنص النظرية المعاصرة على أن سيادة الدولة تُعرَّف بأنها امتلاك "سلطة عامة ومباشرة يمنحها القانون الدولي". وتتمتع الدولة بالقدرة على إدارة شؤونها وفقًا لما تراه مناسبًا، وهذا يحدد نطاق ممارسة الدولة لسلطتها؛ علاوة على ذلك، تلتزم الدول التزامًا مباشرًا بالامتثال لقواعد القانون الدولي عند ممارسة هذه السلطة."[٨] , بحسب الدكتور غضبان مبروك، "لقد تحوّل مفهوم السيادة من مفهوم فلسفي ناقشه بودان إلى مفهوم سياسي في معاهدة وستفاليا، ثم إلى مفهوم قانوني مع معاهدة فيينا عام ١٨١٥... وقد أصبحت العلاقة بين السيادة والقانون الدولي بحيث يُعتبر انتهاك السيادة انتهاكًا للقانون الدولي". ومن هذا نستنتج أن السيادة هي حق كل دولة في إدارة شؤونها وفقًا للقانون الدولي دون أن تكون ملزمة قانونًا بأي جهة خارج أراضي الدولة (أو الدول) المعنية. "[٩].كما تعرف السيادة بأنها " السلطة العليا المعترف بها والمسيطرة على المواطنين والرعايا دون تقييد قانوني, ما عدا القيود التي تفرضها القوانين الطبيعية والشرائع السماوية"[١٠] كما عرفها ستارك(بأنها " البقية التي تملكها الدولة في نطاق الحدود التي يرسمها القانون الدولي"[١١] وقد عرفها الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي (بأنها "السلطة الأصلية التي تنبع سائر السلطات الأخرى منها, وهي لا تنبع من أي منها لأنها أصلية [١٢] كما عرفت السيادة بأنها " هي السلطة المطلقة الغير المحدودة والتي تمارسها الدولة على رعاياها, وعلى جميع المنظمات التي يكونها الرعايا داخل الدولة" [١٣] أما الموسوعة السياسية فتعرف السيادة بأنها "السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة وميزة الدولة الأساسية الملازمة لها, والتي تتميز بها عن كل ما عداها من تنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم ومركز إصدار القوانين والتشريعات, والجهة الوحيدة المتحولة بمهمة حفظ النظام والأمن, وبالتالي المحتكرة الشرعية الوحيدة لوسائل القوة ولها حق استخدامها لتطبيق القانون"[١٤]

الفرع الثاني خصائص السيادة

تتميز السيادة بجملة من الخصائص ولعل من أهمها ما يأتي:

أولاً: السيادة مطلقة :- أي أنه ليس هناك سلطة أو هيئة أعلى منها في الدولة, فهي بذلك أعلى صفات الدولة ويكون للدولة بذلك السلطة على جميع المواطنين ولا مكان لسلطة أخرى منافسة أو معارضة تقليديًا، كانت سيادة الدولة مطلقة حتى وقت قريب، حين بدأت الدول بفرض قيود عديدة على سلطاتها السيادية الداخلية والخارجية، انطلاقًا من مبدأ سيادة القانون. وكجزء من هذا التحول من الحكم المطلق إلى الحكم بالقانون،لم تعد الدول مقيدة بممارسة سيادتها بشكل كامل. علاوة على ذلك، تأثرت سيادة الدولة وتغيرت بفعل الأحداث على الساحة الدولية، وبظهور أشكال جديدة من التفاعلات (مثل العولمة، والترابط، والتدخل الدولي) التي يُعتقد أنها قلصت أو حدّت من نطاق ممارسة الدول لسلطاتها السيادية. [١٥]

ثانياً: السيادة مطلقة أو عالمية، أو كما نقول عادةً، شكل من أشكال الولاية القضائية العالمية. تمنح السيادة الدولة سيطرة كاملة على منطقة (إقليم) وكل ما يقع داخل ذلك الإقليم (الأفراد، والمنظمات، والأموال، والموارد)، بما في ذلك الأفراد/المنظمات/السفارات/البعثات الدبلوماسية/المنظمات الدولية/إلخ، التي مُنحت استثناءات معينة بموجب اتفاقيات أو معاهدات دولية (أي الحصانة الدبلوماسية). لا يحق لأي كيان آخر، سواء داخل تلك الدولة أو خارجها، منافسة تلك الدولة في السيطرة المطلقة على كامل أراضيها السيادية أو إجبار شعبها على الطاعة. [١٦]

ثالثاً: السيادة دائمة:- أي أن السيادة تدوم بدوام قيام الدولة والعكس صحيح, أي إن بقاء السيادة ببقاء الدولة وانتهاؤها بانتهاء الدولة إذ تكون السيادة شبيهة بحرية الفرد التي لا تنتهي إلا بإنتهائه) [١٧]

رابعاً: السيادة لا يتنازل عنها:- وهذا يعني بأن الدولة لا تستطيع التنازل عن سيادتها لأنها إذا تنازلت عنها فقدت ذاتها, فالدولة والسيادة مفهومان متلازمان ومتكاملان ولا يجوز التصرف فيهما) [١٨]

خامساً: لا يمكن فقدان السيادة لأنه إذا تم ممارستها على الإطلاق (أي إذا كانت لديك أي سلطة معترف بها سابقًا على شيء ما) فستستمر في امتلاك تلك السلطة، حتى لو لم تكن تمارسها في المستقبل؛ وينطبق هذا على البلدان أو الأماكن التي كانت مستعمرة في السابق ولكنها استعادت الآن شكلها الخاص من السيادة كنتيجة لإعادة التأسيس، والتي حدثت مباشرة بعد وضعها السابق كمستعمرات (الجزائر وأفغانستان مثالان على ذلك). [١٩]

سادساً: تعني وحدة السيادة أن للدولة سلطة سيادية واحدة فقط على إقليم معين (بغض النظر عن هيكل الدستور)، أي أنه من المستحيل تقسيم السيادة إلى ولايات متعددة، سواء كانت الدولة موحدة أو اتحادية، وسواء وُجدت لامركزية أو مركزية في الأنشطة، فستكون هناك دائمًا سلطة سيادية واحدة فقط. وقد نوقشت مسألة إنشاء كيانات سيادية منفصلة من خلال تفويض الصلاحيات إلى منظمات دولية لاتخاذ قرارات ملزمة بشأن

مسائل معينة تُعتبر عادةً مسؤولية داخلية للدولة، وتم بحثها من قبل عدد من المدارس الفكرية وفقًا للمبادئ المستمدة من المبادئ الأساسية المتعلقة بوحدة السيادة، وكون السيادة في جوهرها تجسيدًا للدولة القومية. ولا يمثل ذلك أكثر من مجرد توزيع للسلطة يُطبق على دولة ذات سيادة، بموجب شروط عقد مُبرم بين الدول ومنظمة دولية، يسمح للمنظمة بممارسة صلاحياتها داخل حدود الدول بموافقة الدولة وإرادتها، دون أي انتهاك أو تعدٍّ على السيادة[٢٠].

الفرع الثاني تطور مفهوم لسيادة

هناك إجماع أكاديمي واسع على أن مفهوم السيادة قد تطور كفكرة في سياق نشأة الدولة القومية الحديثة. مع ذلك، لا يوجد إجماع كبير بين الباحثين حول من المسؤول عن تطوير هذه الفكرة؛ إلا أن معظمهم يتفق على أن جان بودان، الفقيه والفيلسوف الفرنسي، قد أسهم إسهامًا كبيرًا في توضيح وتحديد معنى وتطبيق فكرة السيادة، وبذلك نشرها بين جميع الأمم. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن فكرة السيادة كانت موجودة دائمًا في كل مجتمع سياسي وكل فاعل سياسي. سيتناول القسمان التاليان تطور هذا المفهوم عبر الزمن. [٢١].

أولاً – السيادة في العصور القديمة

تطورت فكرة السيادة، كما نعرفها اليوم، عبر الزمن، ونشأت خلال حقبة تاريخية محددة. ويستند فهمنا واستخدامنا لهذا المفهوم اليوم إلى ما تعلمناه حتى الآن. تعني السيادة عمومًا امتلاك السلطة العليا في الدولة، وهي عنصر أساسي في نشأة الدول. قبل تطور المجتمعات والتحضر، ثم الدولة، كانت السيادة فكرة سائدة ضمن الهيكل القيادي للقبائل. في ذلك الوقت، وفي هذا السياق القبلي، كانت السيادة بيد شيخ القبيلة أو زعيمها (المعروف بـ"الأمير"). وقد وصف ابن خلدون في كتابه "المقدمة" كيف كانت السيادة تُعتبر نتاجًا للتضامن القبلي، حيث يحكم شخص واحد أو يمتلك السلطة العليا، بينما يتعهد له جميع أفراد القبيلة بالولاء، ويؤمن لهم الأمن والسلامة من التهديدات الخارجية. وسعيًا منه لجذب الأتباع والمؤيدين المخلصين والحفاظ عليهم، كان الشيخ غالبًا ما يستقطب أفرادًا من خارج القبيلة، عارضًا عليهم المنافع والثروات المادية، لضمان عدم حدوث تمرد داخلي، واستمرار نمو سلطته. [١١].وهكذا، خلال العصور الوسطى، انتقلت السيادة من الطبقة الدنيوية إلى النخبة الدينية، وأصبحت ركيزة أساسية لسلطة البابا. كان يُنظر إلى رجال الدين على أنهم أصحاب السلطة العليا في ذلك العصر، والكنيسة هي المرجع الأسمى الذي يلجأ إليه الجميع لحل مشاكلهم. في الواقع، خلال تلك الفترة، استخدمت الكنيسة الدين لتحقيق أهداف سياسية من خلال التوسط بين الله والإنسان عبر منح صكوك الغفران. لذا، تمتعت الكنيسة بسيادة مطلقة حتى بداية الثورة الفكرية المعروفة بعصر التنوير في القرن التاسع عشر، حين بدأ مؤسسوها بتقليص سلطات البابا، وفصل الكنيسة عن الدولة، وإلغاء دورها كوسيط. [١٢] بهذا أصبحت السيادة معبرة عن رغبة شخص بمفرده يمثل عزلة عن الأفراد يُمثلهم أمام الرأي العام ويكون لزاماً عليهم أن يتنازلوا عن كامل حقوقهم الخاصة والمشتركة لصالح السيد الأول بموجب عقد اجتماعي تطور عبر حقب تاريخية . الخلافة هي النظام الذي حكم به المسلمون أنفسهم وفقًا لمفهوم السيادة في زمن الرسالة الإسلامية، والذي أسسه النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) عام ٦٢٢ ميلاديًا. بعد هجرته من مكة إلى المدينة، وضع أسس دولة إسلامية موحدة خلال عهد الخلفاء الراشدين، واستمرت في التطور حتى اشتملت على جميع العناصر الضرورية للدولة اليوم، بما في ذلك الدستور ونظام القوانين. وكان القرآن والسنة المصدرين الرئيسيين للتشريع في تلك الدولة[١٣].

ثانياً– السيادة في العصر الحديث

عندما نتأمل مفهوم السيادة من منظور عالمنا المعاصر، الذي يُعرف عادةً بعصر النهضة، نلاحظ تحولاً جذرياً في نظرة العالم إلى السيادة، من العصر الإقطاعي إلى عصر النهضة. شهد عصر النهضة (العصر الحديث) ظهور دول ذات سيادة، لم تعد خاضعة لهيمنة الإقطاع أو الكنيسة. تمتعت هذه الدول بسيادة أوسع بكثير مما كانت عليه في عهد سيطرة الكنيسة. كما شهد عصر النهضة تطور فلسفة أكثر ليبرالية، ابتعدت عن استخدام الدين في الحكم. وكانت ثورة مارتن لوثر ضد الكنيسة بدايةً لهذا العصر الجديد، الذي لم يعد خاضعاً لهيمنة البابا. وشهد عصر النهضة أيضاً سنّ القوانين، وإنهاء تجارة الرقيق، وحل النزاعات بالوسائل السلمية. إضافةً إلى ذلك، فإن معظم ما نعتبره اليوم قانوناً دولياً يعود أصله إلى توقيع معاهدة وستفاليا، التي تضمنت أيضاً ترسيخ فكرة "توحيد مفهوم السيادة". [٢٢]تتعلق السيادة، كما فهمها الفقيه هوغو غروتيوس، تحديدًا بالعلاقات بين الدول والشؤون الخارجية. ففي رأي غروتيوس، السيادة هي السلطة السياسية المطلقة التي يمتلكها فرد أو كيان قادر على اتخاذ قرارات لا تخضع لإرادة الآخرين. إلا أنه بعد هذا التصور الأولي للسيادة، بدأ غروتيوس في إعادة النظر في معتقداته الأصلية بشأنها في سياق الحروب بين الأمراء. وقد تطور هذا المفهوم لمواكبة التغيرات في النظام الدولي، وبالتالي متطلباته. وشهد مفهوم السيادة تطورًا نتيجة لتجارب

البشرية. علاوة على ذلك، ونظرًا لضرورة بناء الدول للعلاقات ومواكبة الأحداث الجارية على الساحة الدولية، كان لا بد للقانون الذي يحكم هذه العلاقات – أي القانون الدولي – أن يتكيف مع الظروف لكي يحكمها بفعالية.

ثالثاً – السيادة المعاصرة (السيادة الرقمية): يُحدث الدور الذي تلعبه التقنيات الرقمية في النظام العالمي الجديد تغييرًا جذريًا في توزيع القوة بين الدول، ويُفضي إلى ظهور أشكال جديدة من التحالفات. كما تُشكل التقنيات الرقمية تهديدات خفية لا يُمكن التعامل معها بفعالية بالوسائل التقليدية. وقد غيّر ظهور التقنيات الرقمية طريقة فهم مفاهيم مثل السيادة وتوزيع القوة. فعلى سبيل المثال، لم تعد سيادة الدولة تعتمد فقط على حجم جيشها أو مواردها الاقتصادية، بل على امتلاكها بنية تحتية رقمية متطورة وآمنة تُمكّن من إدارة المعلومات والتحكم في البيانات. وبذلك، أصبحت السيادة الرقمية مؤشرًا هامًا على قوة الدولة (ويمكن لهذه القوة أيضًا قياس قدرة الدولة على الدفاع عن فضاءها السيبراني). بعبارة أخرى، يتجاوز مفهوم السيادة الآن حماية الحدود الإقليمية البرية والبحرية والجوية ليشمل حماية الحدود الرقمية التي تتكون من مراكز البيانات، والكابلات البحرية للأنترنيت والسحابات الحاسوبية ، وابراج الاتصالات ، فكما تمنع الدولة انتهاك أجوائها أو مياهها الاقليمية ، بات أيضاً أن تمنع اختراق شبكاتها الإلكترونية أو سرقة بياناتها الحساسة إذ أن مفهوم السيادة الرقمية في عصرنا الحالي يقوم على مفهوم مغاير للسيادة المطلقة والدائمة لصالح سلطة تمارس بطريقة غير مادية بل عن طريق المعالجة المعلوماتية [٢٣]

المطلب الثاني تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدول

في إطار القانون الدولي ، أدى تطور الذكاء الاصطناعي إلى الأثير في المبادئ القانونية التقليدية ، لا سيما مبدأ السيادة الذي بات يتقاطع مع قضايا الامن الرقمي ، في ظل نظلم عالمي جديد يتسم بعدم التوازن وسيطرة القوى الكبرى على القرار الدولي من أجل بيان تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدول، فقد تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، سنخصص الفرع الاول للتعريف بالذكاء الاصطناعي وتطوره، وسنتناول في الفرع الثاني تأثيرات الذكاء الإصطناعي على سيادة الدول وكما يأتي:-

الفرع الأول التعريف بالذكاء الاصطناعي وتطوره

يُعتقد أن أصول الذكاء الاصطناعي تعود إلى أوائل أربعينيات القرن العشرين، عندما ابتكر بعض الباحثين نموذجًا باستخدام الخلايا العصبية الاصطناعية كأساس للآلات الذكية. وبحلول أوائل خمسينيات القرن العشرين، شهد مفهوم الذكاء الاصطناعي مرحلة نموه الأهم مع تساؤل العالم البريطاني آلان تورينج عما إذا كانت الآلات قادرة على التفكير أم لا. ومن بين الشخصيات المؤسسة للذكاء الاصطناعي جون مكارثي (الذي صاغ مصطلح "الذكاء الاصطناعي" عام ١٩٥٥ وساعد في تنظيم مؤتمر دارتموث الشهير صيف عام ١٩٥٦)، وآلان تورينج، ومارفن مينسكي، وآلان نيويل، وهربرت سيمون. وفي عام ١٩٥٩، انضم مينسكي إلى مكارثي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. وفي الوقت نفسه، أسس العالم الألماني نوربرت وينز علم التحكم الآلي، الذي يُعنى بتحليل ودراسة كيفية ارتباط أنظمة الاتصال بأنظمة التحكم في كل من الكائنات الحية والآلات. [٢٤]مع ازدياد شيوع أجهزة الكمبيوتر، أصبح البحث التكنولوجي أكثر تركيزًا على إجراء تجارب على أنظمة يمكنها محاكاة سلوكيات العالم الحقيقي باستخدام جهاز كمبيوتر فعلي؛ وبالتالي، بدأت تظهر الآن العديد من التطبيقات التي تستخدم أنواعًا مختلفة من الذكاء الاصطناعي لتكرار التفاعلات بين الناس والذكاء الاصطناعي في مجالات مختلفة، بما في ذلك الطب والتعليم والدفاع. [٢٥]وعلى الرغم من تداول مصطلح الذكاء الاصطناعي منذ عام ١٩٥٦ والانتشار الواسع لتقنياته في هذه المرحلة التي شهدت استخداماً مكثّفا في أغلب مجالات الحياة إن لم يكن جميعها، إلا أنه لا يوجد إتفاق على تعريف موحد جامع مانع متفق عليه للذكاء الاصطناعي، وذلك يعود إلى التطورات المتسارعة في تقنيات الذكاء الإصطناعي من جهة، وإلى صعوبة تعريف ماهية الذكاء البشري ذاته الذي كان مدار جدل واسع علمياً ونفسياً وفلسفياً وقانونيا وغير ذلك من مجالات المعرفة البشرية من جهة ثانية، وإلى إختلاف وتعدد زوايا المنظور الذي يمكن من خلاله وصف الذكاء الإصطناعي. لذلك قُدّمت تعاريف متعددة للذكاء الإصطناعي بإعتباره فرعاً من فروع الحاسوب، فقد عرّفه البعض، بأنّه: " قدرة الآلة أو أي جهاز على أداء بعض الأنشطة التي تحتاج إلى مهارات ذكاء، كالإستدلال الفعلي والإصلاح الذاتي" [٢٦] ، بينما عرفه البعض الآخر كإصطلاح، بأنّه:" قدرة الآلات والحواسيب الرقمية على القيام بمهام معينة تُحاكي وتُشابه تلك التي تقوم بها الكائنات الذكيّة، كالقدرة على التفكير أو التعلّم من التجارب السابقة أو غيرها من العمليات التي تتطلّب ممارساتٌ ذهنية" [٢٧]كما يُعرّف الذكاء الإصطناعي بأنّه: "قدرة الآلات الرقمية وأجهزة الكمبيوتر على أداء مهام معينة تحاكيها وتماثلها تلك التي تقوم بها كائنات ذكية مثل القدرة على التفكير أو التعلم من التجارب السابقة أو غيرها من العمليات التي تتطلب عمليات عقلية"،[٢٨] كما يُعرَّف بأنه:" الذكاء الذي تُظهره أو تُحاكيه الرموز البرمجية (الخوارزميات) أو الآلات".[٢٩] بينما عرّفه آخرون بأنه "علم وهندسة الآلات ذات القدرات التي تُعتبر ذكيةً وفقاً لمعايير الذكاء البشري"[٣٠]. ومن خلال هذه التعريفات يمكن إقتراح تعريف إطاري عام للذكاء الإصطناعي، بأنه:"

بناء برمجي خوارزمي للآلات بما يمكنها من محاكاة الذكاء البشري في المدخلات والمخرجات، وإتخاذ القرارات بذكاء فاعل ومنتج وفق المهام التي تُكلّف بها". وقد مرّ تطوّر الذكاء الاصطناعي بعدة مراحل، من أهمّها: [٣١]في عام ١٩٦٤ قدّم العالم الألماني "جوزيف وايزنباوم" أول روبوت دردشة وأعطى له إسم "ELIZA"، حيث تمكّن هذا الروبوت من التواصل مع البشر من خلال عدد من الرسائل النصية المكتوبة، ما يُعدّ تطوراً واعداً لتقنيات المستقبل.في عام ١٩٦٨، قام معهد ستانفورد للأبحاث بتصميم وبناء روبوت ذكاء اصطناعي يسمى شيكي، والذي كان بإمكانه فحص محيطه، ووضع خطط للإجراءات المستقبلية، وتكرار المهارات التي تم تعلمها مسبقًا بشكل مستقل عن التوجيه أو التحكم البشري.

٣. في عام ١٩٧٩، تم بناء أول مركبة يتم التحكم فيها بواسطة الكمبيوتر، وهي "مركبة ستانفورد".

شهد عام ١٩٨٠ ظهور العديد من الأساليب الجديدة على يد العالم الأمريكي ديفيد روميلهارت، الذي انصبّ عمله على فهم كيفية تعلّم الدماغ البشري، بالإضافة إلى بناء الشبكات العصبية باستخدام برامج الحاسوب للمساعدة في تطوير قدرات مختلفة للآلات للتعلم من خلال البحث عن أمثلة داخل قواعد بياناتها. وقد تمكّن من تعزيز قدرات معالجة البيانات في أجهزة الحاسوب، وتمكينها من إجراء حسابات بالغة التعقيد بسرعة أكبر بكثير مما كان ممكناً سابقاً.

٥. ظهرت تقنية الذكاء الاصطناعي للتعلم الآلي والتعلم العميق في عام ١٩٨٦. ٦. في عام ٢٠٠٠، حقق العديد من الأشخاص نجاحًا كبيرًا في جهودهم لتطوير روبوتات تفاعلية (مثل روبوت نوماد)، قادرة على تنفيذ وظائف متطورة تتماشى مع هدفها المتمثل في البحث عن واستكشاف مناطق لم يتم الوصول إليها بعد، مثل القطب الجنوبي.

٧. وفي عام ٢٠١٨ تمّ الإعلان عن خدمة (Google Duplex) المختصة بإجراء محادثات طبيعية عبر محاكاة وتقليد الصوت البشري. ورغم الجوانب الإيجابية التي صاحبت نشأة وتطور الذكاء الإصطناعي في مختلف جوانب الحياة العلمية والمعرفية والخدمية، إلاّ انّ المخاوف والتحديات بدأت تبرز مع كلّ تطور يحققه الذكاء الإصطناعي تتعلق بالتأثيرات المتوقعة والمحتملة لهذه التكنولوجيا المذهلة التي نافست الذكاء البشري وربما فاقته، وما تركته من إنعكاسات سلبية على الدول والشعوب والأمم، فقد دأب أحد كبار الاستثمار التكنولوجي في الذكاء الإصطناعي " إيلون ماسك"، على تكرار الإعتقاد بأن تطوير الذكاء الاصطناعي يمثل التهديد الأكبر للبشرية، نظراً لإنفلاته من أية قيود أو مراقبة يُمكن أن تحدّ من مخاطره، وإلى ذلك ذهب أيضاً "بيل غيتس" مؤسسّ شركة مايكروسفت "وهو ما دفع عالم الفيزياء الشهير "ستيفن هوكينج" إلى معارضته الشديدة للذكاء الاصطناعي، معبراً عن قناعة بأن هذه التقنيات قد تُصبح مع تطورها أكثر ذكاءً من البشر ما يُعرّض الجنس البشري للإنقراض في المستقبل محذّراً من انقراض الجنس البشري في حال لم يتم تقنينها بقواعد لضبط مخاطر تطورها على البشر.[٣٢]استجابةً للمخاطر الوشيكة التي سيواجهها المستثمرون بسبب الذكاء الاصطناعي؛ وللدعوات إلى تنظيم وحوكمة الذكاء الاصطناعي من قبل العديد من الخبراء مع التركيز على الخصوصية الشخصية والأخلاقيات؛ ووفقًا لهذه التطورات، أنشأت الأمم المتحدة فريقًا استشاريًا معنيًا بالذكاء الاصطناعي (HLAP) اعتبارًا من أكتوبر ٢٠٢٣ لمواصلة دراسة كيفية تغيير الذكاء الاصطناعي لحياة الإنسان وكيف يمكن حوكمة الذكاء الاصطناعي للحفاظ على سلامة الناس مع تحقيق أقصى فائدة للبشرية من خلال الشفافية والمساءلة والتدقيق والرقابة.. [٣٣]وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد أبرز المخاوف والتحديّات المتوقّعة والمحتملة: [٣٤]إنخفاض عدد الوظائف واحتمال فقدان غالبيتها في المستقبل القريب أو المتوسط، وذلك بسبب الأتمتة والذكاء الاصطناعي فائق القدرة والتكيف مع هذه الوظائف باختصار الجهد والوقت ومضاعفة الإنتاج وتنويعه، حيث تشير التقديرات المُعلنة إلى احتمال فقدان أكثر من (٨٠٠) مليون شخص لوظيفته بحلول عام ٢٠٣٠.تعرض الخصوصية الشخصية وسريّة المعلومات للأفراد والكيانات والدول للإنتهاك الواسع، بإستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي لتتبّع سلوكيات وتصرفات الأشخاص وإستغلالها لأغراض تسويقية أو سياسية أو غير أخلاقية، وغير ذلك من الجوانب التي تنتهك الخصوصيات الشخصية وسرية المعلومات.المخاطر التي تتعلق بترك إتخاذ القرارات الهامة منها خصوصاً، للعقل الإصطناعي، فالإنسان الذي صنع الآلة لمحاكاة عقلهِ وقدراته وقراراته، لا يمكنه إدراك كيف يمكن لهذه الآلات أن تفكّر وكيفية إتخاذ قرارتها، من تلقاء نفسها، خاصة في مجالات الطيران والدفاع وتقنيات السلاح، ذات الحساسية القصوى.هناك قلق كبير بشأن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لإنتاج مواد صوتية أو مقاطع فيديو أو صور مزيفة لا أساس لها في الواقع لأشخاص حقيقيين، مما قد يؤدي إلى آثار ضارة على مصداقية وتوزيع المعلومات والتكنولوجيا الرقمية بشكل صادق.ينطوي تطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي في عمليات الأمن السيبراني على مخاطر متعددة، منها التسلل المتعمد إلى الشبكات وأجهزة الحاسوب، والتحايل المتعمد على أنظمة الأمان؛ وهذا يمثل خطراً جسيماً. وقد تشمل الآثار المحتملة أضراراً بالموارد المالية والاقتصادية، فضلاً عن أضرار بالدول والشعوب.ومثلما للذكاء الاصطناعي الذي يوصف بأنّه" نفط القرن الواحد والعشرين"، تأثيرات إيجابية من حيث السيادة الاقتصادية، التي تتمثّل بقدرته على إعادة تعريف وتطوير الإنتاجية والابتكار في مختلف القطاعات، ومن حيث

السيادة الأمنية عبر تعزيز قدرات المراقبة والدفاع، وإستشعار التهديدات المحتملة وتقليل المخاطر وحماية المدنيين، ومن حيث السيادة السياسية من خلال تحسين إتخاذ القرارات وتقديم خدمات أفضل للمواطنين ودعم الجهود الدبلوماسية والإعلامية. [٣٥] فإنّ له تأثيرات مختلفة، من بينها تأثيره المباشر على سيادة الدول بمظهريها الداخلي والخارجي، كما سيتم بيان تفصيل ذلك في الفرع الثاني.

الفرع الثاني تأثيرات الذكاء الإصطناعي على سيادة الدول

أولا- التحديات الأمنية:[٣٦] تتجلى تأثيرات الذكاء الإصطناعي في المجال الأمني في إتجاه الكثير من الدول، والأطراف من غير الدول، إلى التطوير المتسارع في إستخدام تقنيات الهجوم السيبراني المتقدمة، خصوصا في نظم الدفاع بهدف تعزيز القدرات العسكرية الهجومية للدول، في مجال الأسلحة ذاتية التشغيل (كالطائرات المسيّرة) والهجمات الإلكترونية، التي تجاوزت حدود الدول وأضعفت مفاهيم السلطة التقليدية، ما خلق تهديداً جديداً ومباشراً للسيادة الأمنية والبنى التحتية لدول ومراكزها الحساسة، وبالتالي تعميم سباق تسلح رقمي وتوترات دولية بدأت وتيرتها تتصاعد مع كل إبتكار تكنولوجي في الذكاء الإصطناعي. وقد زاد من مخاطر التحديات الأمنية عدم وجود إطار تنظيمي واضح للذكاء الإصطناعي على المستوى الدولي مما يشكل خطراً على المدنيين والدول معاً. [٣٧]

ثانياً- الفجوة التكنلوجية بين الدول: نظراً لقدرة الذكاء الإصطناعي على التقدم والتحسين في مستويات الإنتاجية والعديد من جوانب الحياة الصناعية والزراعية والتقنية والنقل والتسويق والرعاية الصحية والتمويل والتأمين والأمن [٣٨] وغيرها، فإن عددا من الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا، إتجهت إلى الإستثمار والإعتماد المكثّف على تكنلوجيا الذكاء الصناعي المتقدمة، في حين هناك الكثير من الدول التي تفتقر إلى البنى التحتية والقدرات التقنية المطلوبة في مجال الذكاء الإصطناعي، وبالتالي أصبحت مضطرة للإعتماد على الدول المتقدمة للحصول على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وفق شروط محدّدة، ما يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على سيادتها الداخلية والخارجية، خصوصاً في المجالين الإقتصادي والإستراتيجي وقراراتها السيادية. فمثلاً إن إعتماد هذه الدول على الشركات المصنِّعة للأسلحة الذكية يُفضي إلى ان هذه الشركات ستظل مسيطرة على منظومات تلك الأسلحة، وحتى على قدرات وحدود تشغيلها وإستخدامها، خصوصاً إذا تعارض هذا الإستخدام مع مصالح الدول وشركاتها المُصنّعة. [٣٩] ومن ناحية أخرى فإنّ الدول التي تفتقر إلى التكنولوجيا المتقدمة قد تجد نفسها عرضة للتدخلات الأجنبية عبر الذكاء الإصطناعي، من خلال إستغلال القوى الكبرى هذه الفجوة لدعم أجندتها السياسية أو الإقتصادية داخل الدول الصغيرة أو النامية. [٤٠]

ثالثاً- التحكم في البيانات: لما كانت البيانات تعتبر القاعدة الأساسية للذكاء الاصطناعي، فإن التحكم في مضامينها وإنتقالها وأسرارها، يُعزز بشكل كبير النفوذ السياسي والإستراتيجي للدول المُصنّعة والمالكة للتقنيات المتقدمة في مجال الذكاء الإصطناعي، من خلال قدرتها على جمع وتحليل البيانات للدول الأخرى، خصوصاً السيادية منها، وبالتالي التأثير الفعال في قرارات هذه الدول، ما يعرض سيادتها للخطر الحقيقي المباشر. [٤١]وقد تناول قرار الأمم المتحدة (A/78/L.49 /في ٢١ آذار(مارس) ٢٠٢٤) بشأن تعزيز "أنظمة الذكاء الإصطناعي الآمنة والمأمونة والجدارة بالثقة والتي من شأنها أن تعود بالنفع أيضًا على التنمية المستدامة للجميع" ، تناول ضمانات خصوصية البيانات لضمان تطوير الذكاء الإصطناعي بشكل آمن، وخاصة عندما تكون البيانات المستخدمة عبارة عن معلومات شخصية حساسة مثل البيانات الصحية أو البيانات البيومترية أو المالية. ويتم تشجيع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين على مراقبة أنظمة الذكاء الاصطناعي بحثًا عن المخاطر وتقييم تأثيرها على تدابير أمن البيانات وحماية البيانات الشخصية طوال دورة حياتها، كما يتم اقتراح تقييمات تأثير الخصوصية واختبار المنتج بالتفصيل أثناء التطوير كآليات لحماية البيانات والحفاظ على حقوق الخصوصية الأساسية لدينا. [٤٢]

رابعاً-تحديات القوانين والتشريعات: يطرح الذكاء الإصطناعي مجموعة من الأسئلة القانونية المعقدة، الموضوعية والإجرائية، حول موضوعات متعددة، منها: الخصوصية وحقوق الإنسان والمسؤولية القانونية الفردية والجماعية والوطنية والدولية، ما يتطلب تكييفاً قانونياً لهذه التقنيات، وللمسؤولية الجنائية والمدنية المرتبطة بآثار وعواقب إستخدامها، حيث تتنوع التشريعات كلّما تنوعت التقنيات. وقد أصبح الأمر أكثر صعوبة في عصر الذكاء الاصطناعي، فيما يتعلق بتوصيف شخصية قانونية ثالثة تتجاوز التصنيف التقليدي للشخصية القانونية إلى طبيعية ومعنوية، ما يفرض على الدول وضع إطار قانوني ملائم لهذا التوصيف الجديد، الذي قد يهدد سيادتها في إتخاذ قرارات مستقلة بشأن كيفية التعامل مع هذا النوع من تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي المتقدمة نوعيا التي تجاوزت كلّ المقاييس التقليدية. [٤٣]ومن جهة أخرى فإن الإبتكارات التكنولوجية قد تدفع التغيير في القانون الدولي من خلال التسبب في قيام الدول، بالموافقة على تعديل سلوكها التي عادة ما تكون من خلال آلية المعاهدة، والتخلي عن السلوك المتفق عليه مسبقًا بما يعني التخلي عن المعاهدات، والتخلي كذلك عن الجهود المبذولة للإتفاق على سلوك جديد وبالتالي التخلي أيضاً عن عقد المعاهدات ذاتها، ومن ثمّ الإنخراط في ممارسات جديدة يتم قبولها في النهاية من قبل المجتمع الدولي بإنشاء القانون الدولي العرفي،

والتخلي عن العادات المقبولة على نطاق واسع سابقًا في إطار القانون الدولي العرفي السابق، وقبول الإلتزامات الآمرة بإنشاء القواعد الآمرة الجديدة.(٤٤)

خامساً-السيطرة على الفضاء السيبراني: بعض الدول المتقدمة التي تملك وسائل وتقنيات الذكاء الإصطناعي، قد توظف هذا الذكاء لمراقبة وسائل التواصل الإجتماعي والمحتوى عبر الإنترنت على مستوى العالم، بطريقة مقصود منها تقييد الحريات الفردية وفرض سياسات رقابة صارمة، أو جمع معلومات مختلفة ذات طبيعة أمنية وسيادية حساسة، الأمر الذي يؤثر على السيادة الوطنية للدول في المجال الرقمي، ويتيح إمكانية إختراق الحسابات العامة والخاصة. والتأثير على الهوية الثقافية والسياسات الاجتماعية، مثل استخدامه في التوجيه الإعلامي أو التأثير على الرأي العام، بما يؤدي إلى فقدان بعض الدول لسيادتها الثقافية في وجه تأثيرات ومحتويات خارجية ضخمة، يصعب التعامل معها بالوسائل العادية. (٤٥)ومن ناحية أخرى، فإن الذكاء الإصطناعي قد أعاد تشكيل المفهوم القانوني التقليدي للسيادة، الذي كان يتمظهر بالسيطرة المادية الإقليم بسكانه وموارده وحدوده وغير ذلك من مظاهر السيادة، حيث باتت السيادة ترتبط اليوم بإدارة البيانات والتحكم في الشبكات والبنية التحتية الرقمية، ولم يعد بالإمكان إدارة الأمن الوطني للدول، دون إستحضار مفهوم الأمن السيبراني الذي يتولى حماية المؤسسات الحكومية، البنوك، المرافق العامة، ووسائل الإعلام والأفراد من تهديدات الإختراق والتخريب والتجسس. فقد أحدثت تقنيات الذكاء الإصطناعي تغيرات جذرية في طبيعة النزاعات الدولية، فقد إنتقلت النزاعات من الحروب التقليدية، إلى الفضاءات السيبرانية التي تشمل الأنظمة المعلوماتية، والبنى التحتية الرقمية. ما أوجد تحديات غير مسبوقة للمفاهيم التقليدية للقانون الدولي والسيادة الوطنية، حيث أصبحت الدول تواجه تهديدات إلكترونية تحمل آثارًا مدمرة، تفوق في خطورتها وقدراتها الضربات العسكرية المباشرة.(٤٦) نتيجةً لذلك، شكّل الفضاء السيبراني ساحةً جديدةً للتنافس بين جميع الدول، حيث تسعى كل دولة إلى ترسيخ هيمنتها الرقمية على دولة أخرى. ومن خلال استخدام الحرب السيبرانية (القرصنة) لمهاجمة البنى التحتية العامة والخاصة للدول الأخرى، سرعان ما أصبحت الحرب السيبرانية وسيلةً جديدةً للحرب، موفرةً بذلك منفذاً جديداً للخصوم. وعلى هذا النحو، فقد خلق الفضاء السيبراني خلال العقد الماضي العديد من المشاكل للدول، نظراً لتزايد ضبابية الحدود بين سيادة الدولة وسيادة الكيانات غير الحكومية، نتيجةً للهجمات السيبرانية التي تُنفذ عبر الإنترنت، بدلاً من أساليب الحرب المادية التقليدية التي كانت تُستخدم سابقاً. ولذلك، فقد قلّصت الهجمات السيبرانية، في الواقع، مفهوم السيادة المطلقة في السياقين الداخلي والخارجي. ويتمثل تحدٍ إضافي يواجه الدول في تزايد عدد الجهات الفاعلة غير الحكومية المشاركة في الحرب السيبرانية، مثل الجماعات الإرهابية والميليشيات ومجموعات القرصنة والشركات التي تحمل أجندات سياسية أو أمنية أو أيديولوجية بحكم طبيعة عملياتها ومبادئها.(٤٧)يتبين مما سبق إنّ هذه التأثيرات السلبية المتنوعة للذكاء الإصطناعي على سيادة الدول، تتطلب من الدول والمجتمع الدولي الحرص على وضع قواعد قانونية وتقنية وإستراتيجيات فعّالة توازن بين الإستفادة من الذكاء الإصطناعي، وضرورة الحفاظ على السيادة الوطنية في هذا العالم الرقمي، الذي يشهد متغيرات ومخاطر متسارعة عابرة للحدود وسيادة الدول التقليدية وقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية، التي بُنيت في ظلّ بيئة دولية تختلف عمّا يشهده العالم اليوم من تطور علمي وتكنلوجي هائل خصوصاً في أسلحة الحروب المدمرة التي إتخذت شكلاً هجيناً، لم يعد بمقدور البشرية مواجهتها بوسائلها التقليدية.

الخاتمة

وفي نهاية دراستنا لموضوع (حدود مبدأ السيادة بين الواقع القانوني والسياسي في ظل تطورات تقنيات الذكاء الاصطناعي في القانون الدولي العام) خلصنا إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات ، وعلى النحو الآتي :-

أولاً - النتائج :-

١- الذكاء الاصطناعي لا ينهي السيادة لكنه يعيد تعريفها، إن الذكاء الاصطناعي أعاد تشكيل المفهوم القانوني التقليدي للسيادة، الذي كان يتمظهر بالسيطرة المادية الإقليم بسكانه وموارده وحدوده وغير ذلك من مظاهر السيادة، حيث باتت السيادة ترتبط اليوم بإدارة البيانات والتحكم في الشبكات والبنية التحتية الرقمية إذ اصبحت الدول تعتمد على أنظمة الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية والاستخباراتية مما زاد من تعقيد مفهوم الردع العسكري والاستراتيجيات الدفاعية فالدول التي تمتلك تقنيات الذكاء الاصطناعي تملك صفة حاسمة في الحروب المستقبلية.

٢- بروز مفهوم السيادة الرقمية إذ تطورت السيادة من كونها حقاً إلهياً مطلقاً للملوك إلى سيادة وطنية دستورية وصولاً إلى مفهوم مرن في العصر الحالي يوازن بين استقلال الدولة والتزاماتها ضمن منظومة المجتمع الدولي تم أتجه مفهوم السيادة في الوقت الحاضر نحو منحى جديد وذلك لأن تحولات النظام الدولي في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية الرقمية أدت إلى انحسار فكرة السيادة الوطنية .

٤- تحديات الأمن السيبراني اذ شهدت هجمات الذكاء الاصطناعي زيادة ملحوظة في السنوات الاخيرة إذ يمكن استخدام أنظمة ذكاء اصطناعي متطورة في الهجمات السيبرانية يمكنه تعطيل البنية التحية الحيوية للدول مما يشكل تهديداً مباشراً للسيادة بينما تفتقر الكثير من الدول للتشريعات الكافية لمواجهة هذه التهديدات .

٥- التأثيرات السلبية المتنوعة للذكاء الإصطناعي على سيادة الدول، تتطلب من الدول والمجتمع الدولي الحرص على وضع قواعد قانونية وتقنية وإستراتيجيات فعّالة توازن بين الاستفادة من الذكاء الإصطناعي، وضرورة الحفاظ على السيادة الوطنية في هذا العالم الرقمي، الذي يشهد متغيرات ومخاطر متسارعة عابرة للحدود وسيادة الدول التقليدية وقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية، التي بُنيت في ظلّ بيئة دولية تختلف عمّا يشهده العالم اليوم من تطور علمي وتكنلوجي هائل خصوصاً في أسلحة الحروب المدمرة التي إتخذت شكلاً هجيناً، لم يعد بمقدور البشرية مواجهتها بوسائلها التقليدية.

ثانياً :- التوصيات :-

١-إعادة النظر في مفهوم السيادة بهدف تقديم تعريف جديد له أو تحديد مضمون معاصر لهذا المفهوم يكون أكثر واقعية وأكثر تناسب مع السياق التاريخي المعاصر.

٢- وضع اتفاقية دولية ملزمة بشأن الذكاء الاصطناعي تنظمه تنظيماً قانونياً على الصعيد الدولي توازن بين قواعد القانون الدولي ومتطلبات السيادة .

٣- تعزيز التشريعات الوطنية للدول النامية لحماية بياناتها الرقمية لتتماشى مع المتغيرات العالمية والاقليمية،ومع ضرورة تعزيز قدراتها في مجال الذكاء الاصطناعي وبناء بنية تحتية رقمية متقدمة مما يسهم في دعم القدرات التقنية للدول النامية ولقليل الفجوة الرقمية بين الدول .

٤- انشاء هيئة دولية رقابية ضمن منظومة الأمم المتحدة أو تحت إشرافها تعنى بكل جوانب الذكاء الاصطناعي .

٥- ضرورة تحديث القانون الدولي لمواكبة التطور التقني مع الحاجة إلى تعاون دولي متعدد الاطراف .

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً الكتب القانونية :-

١- عبد الله موسى، احمد حبيب بلال، الذكاء الإصطناعي: ثورة في تقنيات العصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٩.

١- أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، ط٠٤ ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤ .

٢- جهاد نصري عقل، السيادة القومية وسيادة الدولة،، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٢.

٣- حامد سلطان، أحكام القانون الدولي العام في الشريعة الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٤.

٤- حسن عبدالله العابد, انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية, دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع, الأردن, . ٢٠٠٩ .

٥- حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، دار السنهوري ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٩، ص

٦- خليل إسماعيل الحديثي , القانون الدولي العام , المبادئ والأصول , ج١ , دار النهضة العربية , القاهرة , ٢٠١٠ .

٧- سعيد بو شعير , القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة , ط١, ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , ١٩٨٩ .

٨- السيد عبدالمنعم المراكبي, التجارة الدولية وسيادة الدولة, دراسة لأهم التغيرات التي لحقت سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية, دار النهضة العربية, القاهرة, ٢٠٠٥ .

٩- عبدالغني بسيوني عبدالله, النظم السياسية (أسس التنظيم السياسي)، منشأة الإسكندرية الإسكندرية, ١٩٩١ .

١٠- كريستيان يوسف، المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٢٢.

ثانياً الرسائل والاطاريح الجامعية :-

١-أميرة حناشي, مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة, رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق, جامعة منتوري , الجزائر ، ٢٠٠٨.

٢-حسن رزق سلمان عبدو , النظام العالمي ومستقبل السيادة في الشرق الأوسط , رسالة ماجستير , كلية الآداب والعلوم الإنسانية , جامعة الازهر , غزة , ٢٠١٠ .

٣-عمر عبد الحميد عمر, ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ السيادة , رسالة ماجستير , كلية القانون , جامعة الموصل, ٢٠٠١ .

٤-مصعب عبد المجيد الحارث , آليات تطبيق القانون الدولي الانساني واثرها على سيادة الدول , اطروحة دكتوراه , كلية الدراسات العليا والبحث العلمي , جامعة الرباط الوطني , الخرطوم , ٢٠١٦ .

ثالثاً المجلات والدوريات :-

١-اميرة تواضروس، مقاربات الذكاء الإصطناعي في الأزمات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢١٥)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، يناير، القاهرة، ٢٠١٩.

٢-إيجر أمينة ، السيادة الرقمية في العلم المعولم : التحديات والرهانات ، مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، مج ١٠، ع ٠٢، ٢٠٢٤.

٣-جمال بن مرار, مفهوم السيادة الوطنية في ظل العولمة, بحث منشور في مجلة مدارات سياسية, مجلد ١, العدد ٢ ، ٢٠١٧ .

٤-شادي عبد الوهاب، وآخرون، فرص وتهديد الذكاء الإصطناعي في السنوات العشر القادمة، مجلة إتجاهات الأحداث، العدد (٢٧)، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، سبتمبر، أبو ظبي، ٢٠١٨.

٥-طلال ياسين العيسى , السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر – دراسة في مدى تدويل السيادة في الوقت الحاضر, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد ٢٦ , العدد الأول , ٢٠١٠.

٦-عادل عبد الصادق، الذكاء الإصطناعي وآفاقه المستقبلية، مجلة الملف المصري، العدد ١٠٥ مايو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٣.

٧-عز الدين غازي، الذكاء الاصطناعي: هل هو تكنولوجيا رمزية؟ مجلة فكر العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٦ يونيو، منشورات فكر، المغرب، ٢٠٠٧، ص٦١.

٨-عماد الدين حامد الشافعي، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الإصطناعي، دراسة مقارنة، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والإقتصادية، جامعة الإسكندرية، العدد(٢)، الإسكندرية، ٢٠١٩.

٩-غفران محمد هلال، وآخرون، حوكمة الذكاء الإصطناعي ضمن أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، العدد (٤)، الجامعة الأردنية، سبتمبر، عمّان، ٢٠٢٢.

١٠-فضلي، الثورة الصناعية الرابعة وتطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، مجلة الملف المصري، العدد (١٠٥) مايو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٣.

١١-محمد عبد الظاهر، الذكاء الإصطناعي والحاجة لليد العاملة، مجلة صدى الموارد البشرية، العدد (١٠)، الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية، إبريل ، أبو ظبي، ٢٠١٩.

رابعاً المواقع الالكترونية :-

١- زيد بن عابد المشوخي , السيادة مفهومها ونشاتها ومظاهرها , مقالة , على الموقع الالكتروني :www.saaid.net\bahoth تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/١٦.

٢- جواد السعيد , سيادة الدولة معناها , مميزاتها , أنواعها , مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.alnoor.se\author.asp ، تاريخ الزيارة ١٥ /٤/ ٢٠٢٠ .

٣- بن سعودي زينب، الذكاء بين اللغات والاستعمالات، مدونة الذكاء الاقتصادي وإدارة الأعمال، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٠، متاح على موقع: https://intelligenceeconomique2020.blogspot.com/2020/09/definition-intelligence.html، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/٢٤.

٤- إدارة العلاقات الدولية في عصر الذكاء الإصطناعي(من الجيو سياسي إلى التكنو سياسي)، بحث منشور على موقع: https://trendsresearch.org/ar/winners-papersY]HVM ، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/٢٤.

٥- ما هو الذكاء الاصطناعي؟ متاح على موقع: https://www.sap.com/mena-ar/products/artificial-telligence/what-is-artificial-intelligence.html، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/١٥،

٦- وما هو دور الذكاء الاصطناعي في أتمتة الأمن؟ متاح على موقع: https://www.paloaltonetworks.com/cyberpedia/role-of-artificial-intelligence-ai-in-security-automationK ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/٢/١٥،

٧- السيد علي أبو فرحة، عبدالله عبد الرحمن الخاجه، دور الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالاستقرار السياسي: دراسة مسحية، ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٤، بحث متاح على موقع: تريندز للبحوث والدراسات، https://trendsresearch.org/ar/insight/، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/١٥.

٨- كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي على التحولات الجيوسياسية وكيف يساهم في صعود الأمم وسقوطها، مجلة درع الوطن، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٥، متاح على موقع: https://www.nationshield.ae/index.php/home/details/research، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/١٥.

٩- من اجل مزيد من التفاصيل، يُنظر: زينة مالك عريبي، الفجوة في تقنيات الذكاء الإصطناعي بين الدول المتقدمة والدول النامية: أسباب وتأثيرات، .مركز حمورابي للدراسات السياسية والإستراتيجية، بغداد، ٢٠٢٤، متاح على موقع: https://www.hcrsiraq.net/wp-content/uploads/2024/11، تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/٢/١٥.

١٠- الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات السيادية.. أساس السيادة الرقمية، بحث، متاح على موقع: https://itach.dk/aiai، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/١٥.

١١- قرار الأمم المتحدة المرقم(A/78/L.49 /في ٢١ آذار(مارس) ٢٠٢٤، في موقع الأمم المتحدة: www:un.org، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/٢٤.

١٢- صابرين جابر محمد ، إشكالية تطبيق أحام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الإصطناعي، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، كلية الحقوق/جامعة، المجلد(٨)، العدد(١) ظفار، عُمان، ٢٠٢٥، ص٩٠ وما بعدها، متاح على موقع: https://asjp.cerist.dz/en/article/263187، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/١٥.

١٣- ماتيس ماس، "القانون الدولي لا يحسب: الذكاء الاصطناعي وتطور النظام القانوني العالمي أو إزاحته أو تدميره" مجلة ملبورن للقانون الدولي، ٢٠١٩، متاح على موقع: https://classic.austlii.edu.au/au/journals/MelbJIL/2019/3.html، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/٢٤

١٤- وأوسوندي .أ. أوسوبا، ويليام ويلسر الرابع ، مخاطر الذكاء الإصطناعي على العمل والأمن، مؤسسة راند، ٢٠٢٥، ص١٦، متاح على موقع:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE237/RAND_PE237z1.arabic.pd، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/١٥.

١٥- ميثاق مناحي العيسى، التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها على السيادة الوطنية للدول، ٢٠٢٥/١٠/١٨، بحث منشور على موقع مركز الفرات: https://www.fcdrs.com/arabic/T8mUn6s3، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/٢٤.

خامساً الدراسات والمحاضرات واوراق العمل :-

١٦- بوشليحه عياش، نجية هبهوب، الذكاء الإصطناعي بين النظرية والتطبيق، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الوطني الافتراضي: الذكاء الإصطناعي كضمان لجودة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الجزائر، ٧ نوفمبر، الجزائر، ٢٠٢٢.

١٧- د. ماجد راغب الحلو، دراسة متعمقة في القانون الدستوري والنظم السياسية، محاضرات لطلبة الماجستير لبرنامج التعليم المفتوح، جامعة سانت كليمنتس العالمية، فرع العراق، ٢٠٠٤.

١٨- غضبان مبروك, التصادم بين العولمة والسيادة حقوق الانسان نموذجاً , محاضرة , أُلقيت بجامعة سطيف, الجزائر,٢٠٠٥ .

١٩- مركز القرار للدراسات الإعلامية، دور الذكاء الاصطناعي في تطوير محتوى إدارة الأزمات الإعلامية، الرياض: مارس ٢٠٢٠م .

٢٠- وائل حسن فرج , مفهوم سيادة الدول في ضوء التطور الدولي المعاصر , دراسة بحثية , ٢٠٠٥.

سابعاً الكتب باللغة الإنكليزية :-

Jansen, Philip, Stearns Broadhead, Rowena Rodrigues, David Wright, Philp Brey, Alice Fox, and Ning Wang. 2018. "State-of-the-Art Review." Draft of the D4.1 deliverable submitted to the European Commission on April 13, 2018. A report for The SIENNA Project, an EU H2020 research and innovation program under grant agreement no. 741716 .

ثامناً الكتب المترجمة :-

1- Department of Justice, Four Russian Government Employees Charged in Two Historical Hacking Campaigns Targeting Critical Infrastructure Worldwide, 24/3/2022, ttps://shorturl.at/cuFG7 (viewed 19/8/2023)، مجلس الاستخبارات الوطني الأميركي، الاتجاهات التنافسية ٢٠٤٠ عالم أكثر تنافسية، ترجمة سيمون أكرم العباس، غيث يوسف محفوظ، مركز الرافدين للحوار، بيروت، لبنان، ٢٠٢١.

2- Henry A. Kissinger, Eric Schmidt, Daniel Huttenlocher, The Age of AI And Our Human Future, John Murray (Publishers) Hachette company, UK, London, 2021, p. 132, 139 ، برتران بادي، الدولة المستوردة غربنة النصاب السياسي، ترجمة شوقي الدويهي، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٦.

i. ردوني آ. بروكس، الجسد والآلة: كيف سيغير الإنسان الآلي حياتنا، ترجمة معين محمد الإمام، مكتبة العبيكان الرياض، ٢٠٠٤.

٣- مارك كوكلبيرج، أخلاقيات الذكاء الإصطناعي، ترجمة هبة عبد العزيز غانم، مؤسسة هنداوي، لندن، ٢٠٢٤.

٤- وديتر غريم، السيادة كمفهوم قانوني وسياسي الجذور والمستقبل، ترجمة عومرية سلطاني، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٢١، ص١٧.

هوامش البحث

١

(٢) د. عمر عبد الحميد عمر, ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ السيادة , رسالة ماجستير , كلية القانون , جامعة الموصل, ٢٠٠١ , ص٣ – ٦.

(٣) وائل حسن فرج , مفهوم سيادة الدول في ضوء التطور الدولي المعاصر , دراسة بحثية , ٢٠٠٥ , ص٦.

(٤) حسن رزق سلمان عبدو , النظام العالمي ومستقبل السيادة في الشرق الأوسط , رسالة ماجستير , كلية الآداب والعلوم الإنسانية , جامعة الازهر , غزة , ٢٠١٠ , ص٤٨ – ٤٩.

(٥) سعيد بو شعير , القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة , ط١, ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , ١٩٨٩ ,ص٨٢ .

(٦) مصعب عبد المجيد الحارث , اليات تطبيق القانون الدولي الانساني واثرها على سيادة الدول , اطروحة دكتوراه , كلية الدراسات العليا والبحث العلمي , جامعة الرباط الوطني , الخرطوم , ٢٠١٦ ,ص١٥٠ .

(٧) طلال ياسين العيسى , السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر – دراسه في مدى تدويل السيادة في الوقت الحاضر , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد ٢٦ , العدد الأول , ٢٠١٠ , ص ٥٠.

(٨) جواد السعيد , سيادة الدولة , مقالة منشورة على الموقع الالكتروني : www.alnoor.se\artical.asp تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/١٥.

(٩) غضبان مبروك, التصادم بين العولمة والسيادة حقوق الانسان نموذجاً , محاضرة , أُلقيت بجامعة سطيف, الجزائر,٢٠٠٥ , ص١٥.

(١٠).أميرة حناشي, مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة, رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق, جامعة منتوري , (. ٢٠٠٨ , ص ١٧ – الجزائر, ٢٠٠٧

(١١).د.حسن عبدالله العابد, انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية, دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع, الأردن, . ٢٠٠٩ , ص ٥٥

(١٢).أميرة حناشي, مصدر سابق, ص ١٨

(١٣).د. عبدالغني بسيوني عبدالله, النظم السياسية)أسس التنظيم السياسي(, منشأة الإسكندرية الإسكندرية, ١٩٩١ , ص ٥٣ .

(١٤).د. حسن عبدالله العابد, مصدر سابق, ص ٥

(١٥).أميرة حناشي, مصدر سابق, ص ١٩

(١٦).(د. جمال بن مرار, مفهوم السيادة الوطنية في ظل العولمة, بحث منشور في مجلة مدارات سياسية, مج ١, ع ٢ ، ٢٠١٧ , ص ٢٢.

(١٧).أميرة حناشي, مصدر سابق, ص ١٩

(١٨).د. جمال بن مرار, مصدر سابق, ص ٢٢

(١٩).د. السيد عبدالمنعم المراكبي, التجارة الدولية وسيادة الدولة, دراسة لأهم التغيرات التي لحقت سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية, دار النهضة العربية, القاهرة, ٢٠٠٥ , ص ٧

(٢٠)حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، دار السنهوري ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٩، ص٤٢.

(١٠) د. حامد سلطان، أحكام القانون الدولي العام في الشريعة الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٤.

(١١) د. جهاد نصري عقل ، ، السيادة القومية وسيادة الدولة،، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٢، ص٩ .

(١٢) د. ماجد راغب الحلو، دراسة متعمقة في القانون الدستوري والنظم السياسية، محاضرات لطلبة الماجستير لبرنامج التعليم المفتوح، جامعة سانت كليمنتس العالمية، فرع العراق، ٢٠٠٤.

(١٣) أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، ط/٠٤ ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤ .

(٢٢) خليل إسماعيل الحديثي , القانون الدولي العام , المبادئ والأصول , ج١ , دار النهضة العربية , القاهرة , ٢٠١٠ , ص١٩.

(٢٣).إيجر أمينة ، السيادة الرقمية في العلم المعولم : التحديات والرهانات ، مجلة الدراسات القانونية ةالسياسية ، مج ١٠، ع ٠٢، ٢٠٢٤، ص ٤٠٢.

(٢٤) اميرة تواضروس، مقاربات الذكاء الإصطناعي في الأزمات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢١٥)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، يناير، القاهرة، ٢٠١٩، ص١٢، ص١٧؛ بوشليحه عياش، نجية هبهوب، الذكاء الإصطناعي بين النظرية والتطبيق، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الوطني الافتراضي: الذكاء الإصطناعي كضمان لجودة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الجزائر، ٧ نوفمبر، الجزائر، ٢٠٢٢، ص٩٢.

(٢٥).مركز القرار للدراسات الإعلامية، دور الذكاء الاصطناعي في تطوير محتوى إدارة الأزمات الإعلامية، (الرياض: مارس ٢٠٢٠م)، ص٥.

(٢٦) د. بن سعودي زينب، الذكاء بين اللغات والاستعمالات، مدونة الذكاء الاقتصادي وإدارة الأعمال، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٠، متاح على موقع: https://intelligenceeconomique2020.blogspot.com/2020/09/definition-intelligence.html، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/٢٤.

(٢٧)عز الدين غازي، الذكاء الاصطناعي: هل هو تكنولوجيا رمزية؟ مجلة فكر العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٦ يونيو، منشورات فكر، المغرب، ٢٠٠٧، ص٦١.

(٢٨) عماد الدين حامد الشافعي، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الإصطناعي، دراسة مقارنة، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والإقتصادية، جامعة الإسكندرية، العدد(٢)، الإسكندرية، ٢٠١٩، ص٤٩٤-٤٩٥..

(٢٩) مارك كوكلبيرج، أخلاقيات الذكاء الإصطناعي، ترجمة هبة عبد العزيز غانم، مؤسسة هنداوي، لندن، ٢٠٢٤، ص٥١.

(30)Jansen, Philip, Stearns Broadhead, Rowena Rodrigues, David Wright, Philp Brey, Alice Fox, and Ning Wang. 2018. "State-of-the-Art Review." Draft of the D4.1 deliverable submitted to the European Commission on April 13, 2018. A report for The SIENNA Project, an EU H2020 research and innovation program under grant agreement no. 741716.

(٣١) عبد الله موسى، احمد حبيب بلال، الذكاء الإصطناعي: ثورة في تقنيات العصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٩، ص٣٣-٣٨؛ مريم فضلي، الثورة الصناعية الرابعة وتطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، مجلة الملف المصري، العدد (١٠٥) مايو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٣، ص ١٧ وما بعدها.

(٣٢) محمد عبد الظاهر، الذكاء الإصطناعي والحاجة لليد العاملة، مجلة صدى الموارد البشرية، العدد (١٠)، الهيئة الإتحادية للموارد البشرية الحكومية، إبريل ، أبو ظبي، ٢٠١٩، ص٢٨؛ شادي عبد الوهاب، وآخرون، فرص وتهديد الذكاء الإصطناعي في السنوات العشر القادمة، مجلة إتجاهات الأحداث، العدد (٢٧)، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، سبتمبر، أبو ظبي، ٢٠١٨، ص٣.

(٣٣)إدارة العلاقات الدولية في عصر الذكاء الإصطناعي(من الجيو سياسي إلى التكنو سياسي)، بحث منشور على موقع: https://trendsresearch.org/ar/winners-papersY]HVM ، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/٢٤. .

(٣٤) غفران محمد هلال، وآخرون، حوكمة الذكاء الإصطناعي ضمن أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، العدد (٤)، الجامعة الأردنية، سبتمبر، عمّان، ٢٠٢٢، ص ١٣٠-١٣٢؛ عادل عبد الصادق، الذكاء الإصطناعي وآفاقه المستقبلية، مجلة الملف المصري، العدد ١٠٥ مايو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٣، ص ١٣ وما بعدها.

(٣٥) ما هو الذكاء الاصطناعي؟ متاح على موقع: https://www.sap.com/mena-ar/products/artificial-telligence/what-is-artificial-intelligence.html، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/١٥، وما هو دور الذكاء الاصطناعي في أتمتة الأمن؟ متاح على موقع: https://www.paloaltonetworks.com/cyberpedia/role-of-artificial-intelligence-ai-in-security-automationK،

تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/٢/١٥، د. السيد علي أبو فرحة، عبدالله عبد الرحمن الخاجه، دور الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالاستقرار السياسي: دراسة مسحية، 27 ديسمبر ٢٠٢٤، بحث متاح على موقع: ترينذز للبحوث والدراسات، https://trendsresearch.org/ar/insight/، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/١٥.

(٣٦) كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي على التحولات الجيوسياسية وكيف يساهم في صعود الأمم وسقوطها، مجلة درع الوطن، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٥، متاح على موقع: https://www.nationshield.ae/index.php/home/details/research، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/١٥.

(٣٧) حول مزيد من التفاصيل حول التحديات الأمنية، يُنظر: Department of Justice, Four Russian Government Employees Charged in Two Historical Hacking Campaigns Targeting Critical Infrastructure Worldwide, 24/3/2022, ttps://shorturl.at/cuFG7 (viewed 19/8/2023)، مجلس الاستخبارات الوطني الأميركي، الاتجاهات التنافسية ٢٠٤٠ عالم أكثر تنافسية، ترجمة سيمون أكرم العباس، غيث يوسف محفوظ، مركز الرافدين للحوار، بيروت، لبنان، ٢٠٢١، ص ٩٣.

(٣٨) مارك كوكلبيرج، أخلاقيات الذكاء الإصطناعي، المصدر السابق، ص١٤.

(٣٩) ردوني آ. بروكس، الجسد والآلة: كيف سيغير الإنسان الآلي حياتنا، ترجمة معين محمد الإمام، مكتبة العبيكان الرياض، ٢٠٠٤، ص ٩٣، وديتر غريم، السيادة كمفهوم قانوني وسياسي الجذور والمستقبل، ترجمة عومرية سلطاني، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٢١، ص١٧.

(٤٠) من اجل مزيد من التفاصيل، يُنظر: زينة مالك عريبي، الفجوة في تقنيات الذكاء الإصطناعي بين الدول المتقدمة والدول النامية: أسباب وتأثيرات، .مركز حمورابي للدراسات السياسية والإستراتيجية، بغداد، ٢٠٢٤، متاح على موقع: https://www.hcrsiraq.net/wp-content/uploads/2024/11، تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/٢/١٥.

(٤١) الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات السيادية.. أساس السيادة الرقمية، بحث، متاح على موقع: https://itach.dk/aiai، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/١٥.

(٤٢) رغم أن مشروع القرار غير ملزم، فقد حظي بدعم أكثر من ١٢٠ دولة، بما في ذلك الصين، وأيدته دون تصويت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة. يُنظر: نص قرار الأمم المتحدة المرقم(A/78/L.49 /في ٢١ آذار(مارس) ٢٠٢٤)، في موقع الأمم المتحدة: www:un.org، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/٢٤.

(٤٣) كريستيان يوسف، المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٢٢، ص٤٨، ود. صابرين جابر محمد ، إشكالية تطبيق أحام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الإصطناعي، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، كلية الحقوق/جامعة، المجلد(٨)، العدد(١) ظفار، عُمان، ٢٠٢٥، ص٩٠ وما بعدها، متاح على موقع: https://asjp.cerist.dz/en/article/263187، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/١٥.

(٤٤) ماتيس ماس، "القانون الدولي لا يحسب: الذكاء الاصطناعي وتطور النظام القانوني العالمي أو إزاحته أو تدميره" مجلة ملبورن للقانون الدولي، ٢٠١٩، متاح على موقع: https://classic.austlii.edu.au/au/journals/MelbJIL/2019/3.html، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/٢٤.

((45))Henry A. Kissinger, Eric Schmidt, Daniel Huttenlocher, The Age of AI And Our Human Future, John Murray (Publishers) Hachette company, UK, London, 2021, p. 132, 139 ، برتران بادي، الدولة المستوردة غربنة النصاب السياسي، ترجمة شوقي الدويهي، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٧٠، وأوسوندي .أ. أوسوبا، ويليام ويلسر الرابع ، مخاطر الذكاء الإصطناعي على العمل والأمن، مؤسسة راند، ٢٠٢٥، ص١٦، متاح على موقع: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE237/RAND_PE237z1.arabic.pd ، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/١٥.

(٤٦) ميثاق مناحي العيسى، التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها على السيادة الوطنية للدول، ٢٠٢٥/١٠/١٨، بحث منشور على موقع مركز الفرات: https://www.fcdrs.com/arabic/T8mUn6s3، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٢/٢٤.

(٤٧) المصدر ذاته.